

رويترز: توقعات بإبقاء «المركزي المصري» أسعار الفائدة دون تغيير»



توقع استطلاع أجرته رويترز لآراء محللين، أن يُبقي البنك المركزي المصري سعري العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير في اجتماع السياسة النقدية، بعد غد الخميس، في إطار جهوده للسيطرة على التضخم

وأبقى البنك المركزي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه الأخير في 23 مايو/أيار، قائلاً: «إنه بينما تباطأ النمو الاقتصادي فقد حد ارتفاع التضخم في أسعار السلع غير الغذائية من التراجع المستمر في تضخم السلع الغذائية».

ورفع البنك أسعار الفائدة بواقع 600 نقطة أساس في السادس من مارس/آذار في إطار اتفاق قرض موسع بقيمة ثمانية مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي، ليصل إجمالي الزيادات منذ بداية العام إلى 800 نقطة أساس

وأشار متوسط التوقعات في استطلاع شمل 18 محلاً، إلى أن البنك المركزي المصري سيُبقي سعر العائد على الإيداع دون تغيير عند 27.25 في المئة وسعر عائد الإقراض عند 28.25% في الاجتماع الدوري للجنة السياسة النقدية. وتوقع أحد المحللين أن يُخفض المركزي سعر الفائدة 100 نقطة أساس

ومنذ يناير/كانون الثاني 2022، ظل سعر العائد على الإيداع لليلة واحدة أقل من معدل التضخم الأساسي الذي تباطأ في %يونيو/حزيران للشهر الرابع على التوالي إلى 27.5

%وارتفع التضخم في سبتمبر/أيلول إلى مستوى غير مسبوق بلغ 38

وقال جيمس سوانستون من كابيتال إيكونوميكس: «نتوقع أن يُبقي البنك المركزي على أسعار الفائدة دون تغيير؛ نظراً لأن التضخم لا يزال أعلى بكثير من الحد الأقصى للنطاق المستهدف

• خفض التضخم

وتستهدف لجنة السياسة النقدية بالبنك خفض معدل التضخم إلى أقل من تسعة في المئة بحلول نهاية العام الجاري

وأضاف سوانستون: «نظراً لتحسن الشفافية منذ التحول الذي طرأ على السياسات في مارس، سنتقرب أي إشارات في المستقبل حول موعد النظر في خفض سعر الفائدة على ضوء تراجع التضخم

وفي إطار الاتفاق مع صندوق النقد في مارس/آذار، سمحت مصر بتراجع سعر الصرف إلى أقل من 50 جنيهاً للدولار بعد تثبيته عند 30.85 لمدة عام. وارتفع الجنيه منذ ذلك الحين إلى نحو 47.9 للدولار

وقال سايمون وليامز من إتش.إس.بي.سي: «من أجل تحقيق المصداقية في ما يتعلق بالسياسات، وإعادة بناء الثقة بالعملة وخفض توقعات التضخم، يتعين الاستمرار في تشديد السياسة النقدية. من السابق لأوانه خفض الفائدة في الوقت الحالي

(رويترز)